Distribution: Restricted EB 2006/87/INF.9/Rev.1 15 May 2006
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والثمانون

روما، 19–20 أبريل/نيسان 2006

البيان الختامي الذي ألقاه
رئيس الصندوق
السيد لينارت بوغه
أمام الدورة السابعة والثمانين للمجلس التنفيذي

المدراء الموقرون،

أود أن أوجز الآن المداولات التي جرت في هذه الدورة، وأن أسلط الضوء أيضا على القرارات التي اتخذتها.

بدأ المجلس التنفيذي أعماله بالنظر في القضايا التي طالب المجلس بالتوسع فيها، فيما يتعلق بخطة عمل الصندوق لتحسين فعاليته الإنمائية (EB 2006/87/R.2). وفي حين أشار العديد من المدراء إلى الحاجة للمزيد من التحديد فيما يتعلق ببعض القضايا، إلا أنه تم الاعتراف بأن الوثيقة المعروضة على المجلس تعرض نتائج عمل لم يتجاوز الشهرين بشأنها.

وقد تم التعبير عن بعض المخاوف بشأن حجم المهمة الملقاة على عاتق الصندوق وقدرته على القيام بها لجهة الموارد البشرية والمالية معا. وأعطى المجلس تأكيدات بأن الصندوق لا يلتزم فقط بضمان الخروج بالأهداف القابلة للتحقيق لخطة العمل وإنما يعي بالكامل الأخطار الكامنة في مثل هذا العبء المتزايد من العمل.

وأعلم المجلس بأن اختصاصات اللجنة التوجيهية قد عدلت، وأن هيكلية خطة العمل قد تمت مراجعتها بهدف تشذيبها والوصل إلى تحديد أكبر للمساءلة، وأن جميع هذه التعديلات متاحة للمدراء. كما أعلم المجلس أيضا أنه قد تم

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم الى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الاضافية.

تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية كي تستعرضها الإدارة في نهاية شهر أبريل/نيسان وتنفيذها أثناء الإعداد لبرنامج عمل وميزانية العام 2007. ومن شأن ذلك أن يسهل عملية إعداد برنامج عمل وميزانية العام 2008 المستندين إلى النتائج.

وفيما يتعلق بضمان الجودة، أدرك المجلس وجود جملة من عمليات ضمان الجودة والغاية القصوى منها هي تعزيز جودة البرامج في البلدان في مراحل الدخول بالبرامج وتصميمها وتنفيذها. وسيتم تعزيز هذه العمليات كمظهر هام من مظاهر خطة العمل. إضافة لذلك، سيتم تعزيز ضوابط الجودة من خلال مجموعة واحدة معنية بضمان الجودة ضمن الصندوق تقوم بالتقدير عن بعد للتأكد من الالتزام بمعايير الجودة والعمليات المتفق عليها، علاوة على ذلك، سيستخدم الصندوق هيئات خارجية معنية بضمان الجودة لتعزيز هذه العمليات.

وحول موضوع الإصلاحات ضمن منظومة الأمم المتحدة وتحقيق الاتساق في المنظومة بأسرها. فسيتشاور الصندوق مع غيره من المؤسسات بهدف تحليل أفضل الممارسات التي يمكن للصندوق مواءمتها مع احتياجات ضمان لفعالية التكاليف.

وعند استعراض النهج المقترح لمكتب التقييم في تقييم خطة العمل، واستنادا إلى الشواغل والمسائل المثارة، دعا المجلس إلى مواصلة بحث الاقتراح، ووافق على أن تحدد لجنة التقييم أفضل نهج وأن تقدم توصياتها إلى المجلس.

وبحث المجلس بعد ذلك سياسة الصندوق بشأن تفادي الأزمات والإنعاش منها (الوثيقة EB 2006/87/R.3) وأثنى على التطور الايجابي مقارنة بالوثيقة التي بحثت في دورة المجلس في سبتمبر/أيلول 2005. وطلب المجلس عددا من الإيضاحات وعرضت التعديلات التي أدخلت على نص الوثيقة في إحدى وثائق قاعة المؤتمرات (الوثيقة EB 2006/87/C.R.P.1) التي اعتمدها المجلس بعد ذلك. وتؤكد تلك التعديلات أن دور الصندوق يتمثل في تعزيز التنمية المستدامة على الأجلين المتوسط والبعيد لدعم إنعاش القدرات الزراعية وسبل العيش بدلا من العمليات قصيرة الأجل. وبالنظر إلى المهمة المحددة للصندوق، تم التشديد على أهمية الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وسيجري تنسيق أنشطة الصندوق مع أنشطة شركاء التنمية الآخرين داخل كل بلد من أجل كفالة تكامل النهج وتلافي ازدواجية الجهود.

وعرض رئيس لجنة التقييم تقريرين بالنيابة عن اللجنة. ويتضمن التقرير الأول عرضا للزيارة الميدانية التي قامت بها اللجنة إلى المكسيك (الوثيقة EB 2006/87/R.4 التي ستنقح لتصبح الوثيقة EB 2006/87/R.4/Rev.1). وأعرب جميع الأعضاء الذين شاركوا في الزيارة عن تقديرهم للفرصة الثمينة التي أتيحت لهم للوقوف على عمل الصندوق في أرض الواقع، وأثنوا على حكومة المكسيك ومكتب التقييم لما اتخذاه من ترتيبات متميزة. كما برهنت حلقة عمل تقييم البرنامج القطري أنها منتدى مثمر لتبادل الآراء. وتم طرح عدد من التوصيات، لاسيما فيما يتعلق بحاجة الصندوق إلى وضع استراتيجية لعمله مع البلدان متوسطة الدخل.

وعرض بعد ذلك على المجلس التقرير عن الدورة الثالثة والأربعين للجنة التقييم (الوثيقة EB 2006/87/R.5) التي عقدت في 7 أبريل/نيسان. وكانت لجنة التقييم قد استعرضت تقرير أداء الحافظة لعام 2005 في دورتها الأخيرة، وأعربت عن ترحيبها بزيادة فعالية التقرير كأداة للإدارة. ومن بين ما عرضته اللجنة بغرض مواصلة تحسين أداء حافظة الصندوق كانت مسألة وضع خطوط توجيهية لتعزيز إرساء الشراكات، ووضع استراتيجية للاستهداف، وزيادة

التأكيد على مؤسسات القواعد الشعبية، والملكية القطرية من خلال التنسيق مع استراتيجيات الحد من الفقر للدول الأعضاء.

ونظر المجلس التنفيذي بعد ذلك في تعيين أعضاء لجنة التقييم (الوثيقة EB 2006/87/R.6) وعين الأعضاء التسعة التالين: بلجيكا وألمانيا والسويد وسويسرا من القائمة ألف؛ وإندونيسيا ونيجيريا من القائمة باء؛ ومن القائمة جيم تم تعيين الكاميرون من القائمة الفرعية جيم–1 لعامي 2006 و2007، ومالي لعام 2008؛ والهند من القائمة الفرعية جيم–2؛ والمكسيك من القائمة الفرعية جيم–3. وسوف ينتخب رئيس اللجنة الجديدة في دورتها الأولى. وأعرب المجلس عن تقديره العميق لأعضاء اللجنة السابقين على تفانيهم في عمل اللجنة، وهنأ الأعضاء الجدد على تعيينهم. كما وجه الشكر إلى ممثلي الهند اللذين توليا رئاسة اللجنة خلال السنوات الثلاث السابقة.

وتم استعراض التقرير المرحلي عن مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الوثيقة EB 2006/87/R.7 وتصويبها)، وأقر اقتراح بتخفيف ديون بوروندي. ومع ملاحظة إمكانية زيادة التكاليف التي يتحملها الصندوق في مبادرة الديون، رحب المجلس بالخطوات التي تتخذها الإدارة للحد من أثر تخفيف الديون على موارد الصندوق. وأعرب مدراء المجلس عن أملهم في تحقيق نتائج ايجابية من جهود الصندوق الرامية إلى الوصول إلى الموارد الأساسية لحساب أمانة مبادرة الديون الذي يديره البنك الدولي. وسيتم إخطار المجلس في دورة مقبلة بما سيتم التوصل إليه من نتائج في الاجتماع التقني المقبل المقرر عقده مع البنك الدولي في هذا الصدد.

وتم استعراض التعديلات على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (الوثيقة EB 2006/87/R.8). وعقب المشاورات، تم الاتفاق على نص سيدرج في محضر هذه الدورة.

ونظر المجلس التنفيذي في وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية لبنغلاديش (الوثيقة EB 2006/87/R.9)، ومصر (الوثيقة EB 2006/87/R.10)، وغانا (الوثيقة EB 2006/87/R.11). وطرح المدراء تعليقات ستسجل في محضر هذه الدورة، وأعربوا عن تطلعهم لبحث وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة القائمة على النتائج والتي تشكل جزءا من النموذج التشغيلي الجديد والتي ستعرض على المجلس في سبتمبر/أيلول 2006.

واستعرض المجلس بعد ذلك الموارد المتاحة لعقد الالتزامات في هذه الدورة (الوثيقة EB 2006/87/R.12 وتصويبها وضميمتها). وفي ظل التدفقات الصافية التي تقدر بما مقداره 98.5 مليون دولار أمريكي اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 مارس/آذار 2006 ومجموع القروض والمنح المقترحة المطلوبة في هذه الدورة بما يصل الى نحو 147.6 مليون دولار أمريكي، وافق المجلس على استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما بما مقداره 49.1 مليون دولار أمريكي ، مما يصل بمستوى المبلغ المرحل من هذه السلطة إلى 345.1 مليون دولار أمريكي.

وتم اعتماد عشرة مشروعات وبرامج في هذه الدورة: منها ثلاثة في أفريقيا، وواحد في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وواحد في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وخمسة في آسيا والمحيط الهادي. وتمثل أربعة من البرامج الآسيوية الموافقة على تمويل سائر النسبة التي تبلغ 50% من الاقتراحات والتي أقرها المجلس في أبريل/نيسان 2005، لصالح البلدان المتضررة من كارثة المد الزلزالي التي وقعت في ديسمبر/كانون الأول 2004. ووردت الإشارة إلى أنه

لم يتم بعد الانتهاء من المفاوضات بشأن اقتراحات القروض الثانية قبل موافقة المجلس؛ وإذا أدخلت أي تعديلات مهمة على الشروط المعروضة على هذه الدورة خلال المفاوضات فسوف يتم توجيه اهتمام المجلس إليها في دورة مقبلة.

ووافق المجلس على أن يكون القرض المقترح لباكستان لتأهيلها من كارثة زلزال أكتوبر/تشرين الأول الماضي إضافيا لمخصصات البلد في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. كما أقر المجلس إدخال تعديلات على برنامج غواتيمالا بالنظر إلى انخفاض المبالغ الواردة من التمويل المشترك وما ألحقه إعصار ستان من أضرار.

وأقرت ست منح مقترحة في هذه الدورة، منها أربع منح بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية، وهي تضم ثلاث منح بحثية لمراكز دولية تساندها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومنحة واحدة للمؤسسة الإقليمية للتدريب في مجال التنمية الريفية من أجل برنامج التدريب على طرق التعلم. وأما المنحتان الأخريان فتشكلان جزءا من المشروعين المقترحين للبرازيل ومدغشقر.

ولاحظ المدراء بعد ذلك المعلومات الواردة في وثيقة أنشطة المشروعات المزمعة للفترة 2006–2007 (الوثيقة EB 2006/87/R.23) فيما يتعلق بمشروعات وبرامج ذخيرة المشروعات، ووثائق الفرص الاستراتيجية القطرية التي جرى استعراضها حتى تاريخه، والتي من المزمع طرحها على دورات المجلس المقبلة. وأعرب المدير التنفيذي الممثل لليابان عن موقف بلاده الحذر إزاء المشروع المقترح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المقرر عرضها على المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2006، وطلب بيانا تفصيليا للاقتراح.

ونظر المجلس التنفيذي في تقرير التجديد السابع لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2006/87/R.24)، ووضع المساهمات (الوثيقة EB 2006/87/R.25). وأعرب المدراء عن ترحيبهم بالتعهدات الأخيرة من إيطاليا وآيرلندا، ولاحظوا أن التعهدات الإجمالية، بما في ذلك المساهمات التكميلية، بلغت في 19 أبريل/نيسان 2006 ما يعادل 550 مليون دولار أمريكي. وتم تشجيع الدول الأعضاء التي لم تعلن بعد عن تعهداتها بأن تقوم بذلك بأسرع وقت ممكن.

وتم تذكير المدراء بأن نفاذ مفعول التجديد السابع للموارد سيبدأ حالما تودع وثائق المساهمات بمبلغ يعادل 50% من مجموع المساهمات المتعهد بها. ولذلك فقد تم تشجيع الدول الأعضاء بقوة على إيداع وثائق مساهماتها بأسرع وقت ممكن.

كما استعرض المجلس وضع مساهمات التجديد السادس لموارد الصندوق (الوثيقة EB 2006/87/R.26)، ولاحظ أن التعهدات حتى تاريخه قد بلغت 509.1 مليون دولار أمريكي، أو 91% من المستوى المستهدف الذي يبلغ 560 مليون دولار أمريكي للتجديد السادس للموارد. وأودعت وثائق المساهمات والمدفوعات غير المؤيدة بوثائق مساهمات بمبلغ يعادل 453.8 مليون دولار أمريكي، أي 89% من التعهدات، بينما بلغ مجموع المدفوعات المسلمة 400.9 مليون دولار أمريكي، أي 79% من التعهدات.

ثم استعرض المجلس التنفيذي التقارير المتعلقة بحافظة استثمارات الصندوق لعام 2005 (الوثيقة EB 2006/87/R.27) والفصل الأول من عام 2006 (الوثيقة EB 2006/87/R.28). ولاحظ المجلس أن العائد الإجمالي

للاستثمار في عام 2005 بلغ 68 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل معدل عائد صاف بنسبة 2.95% وشمل تفوقا في الأداء بلغ 23 نقطة أساس مقارنة بالحدود المعيارية الكلية للحافظة. وانخفض معدل العائد الصافي لعام 2005 عن العائد المستهدف للصندوق بنسبة 3.5% سنويا. وصفيت سائر أسهم الحافظة في عام 2005 ومولت حافظة السندات الفائقة الجودة المحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق بما يقرب من 414 مليون دولار أمريكي. وفي حين أن ذلك خفض بدرجة كبيرة مستوى المخاطر في حافظة الاستثمارات فقد كان العائد المتوقع أقل نوعا ما. وفي هذا الصدد، لاحظ المدراء مع الارتياح العمل الجاري مع البنك الدولي باعتباره مستشارا للاستثمار فيما يتعلق بالحدود المعيارية للحافظة المحتفظ بها حتى موعد الاستحقاق، ومختلف التصورات بشأن تخصيص الأصول من أجل تحسين العائد المتوقع. كما لاحظ المجلس أن الشهرين الأولين من عام 2006 قد شهدا عائدا ايجابيا أسفر عن عائد إجمالي للاستثمار بما مقداره 6.6 مليون دولار أمريكي.

وعند استعراض التقرير المتعلق بوضع المتأخرات من مدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدمتها (الوثيقة EB 2006/87/R.29 وتصويبها)، لاحظ المجلس أنه على الرغم من أن عدد القروض المتأخر سدادها في نهاية عام 2005 ظل على حاله حيث بلغ 55 قرضا، فقد طرأت زيادة شاملة على المتأخرات بما مقداره 5.8 مليون دولار أمريكي. ولاحظ المجلس كذلك أن 81.4% من مجموع المبلغ المتأخر سداده يضم المتأخرات المستحقة على البلدان الثمانية التي لم توضع لها حتى الآن خطط تسوية. ورحب المدراء بالمعلومات المستكملة التي أفادت بأن العديد من المقترضين قد قاموا خلال الأشهر القليلة الماضية بسداد الرسوم المتأخرة بما مقداره 1.8 مليون دولار أمريكي. وأثنى المدراء على جهود الصندوق الرامية إلى حسم المتأخرات المستحقة وحثوا الإدارة على تعزيز تلك الجهود.

واستعرض المجلس بعد ذلك احتياجات السحب السابع والعشرين من مساهمات الدول الأعضاء للعام 2006 (الوثيقة EB 2006/87/R.30). ووافق المجلس على سحب النسبة المتبقية من مساهمات التجديد السادس للموارد وهي 35% وذلك في مايو/أيار 2006، ورخص استخدام الأصول السائلة للصندوق لتمويل احتياجات الصرف غير المشمولة في السحب.

وعرض رئيس لجنة مراجعة الحسابات تقريرا عن الدورة الأخيرة للجنة (الوثيقة EB 2006/87/R.31) والتي قامت اللجنة خلالها باستعراض القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2005، وأوصت بأن يصادق المجلس عليها. كما تم تقديم معلومات إلى المجلس لتوضيح آثار تعديل المعيار المحاسبي الدولي الذي يتطلب من الصندوق إعادة احتساب قروضه، وخصوم ومبالغ مطلوبة معينة، والإيرادات المؤجلة، بالقيمة العادلة في البداية ثم بالتكلفة المستهلكة في القوائم المالية لعام 2005. ووافق المجلس على تقرير اللجنة. ولاحظ رئيس لجنة مراجعة الحسابات أن المجلس التنفيذي كان قد فوض اللجنة في عام 2004 باستعراض الميزانية السنوية للصندوق قبل عرضها على المجلس وذلك خلال فترة تجريبية مدتها عامين. وتبين أن التجربة كانت ايجابية، وتم عرض اقتراح بأن تواصل اللجنة في هذا الصدد دورها في المستقبل. ووافق المجلس على هذا الاقتراح.

واستعرض المجلس بعد ذلك القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2005 وتقرير المراجع الخارجي بشأنها (الوثيقة EB 2006/87/R.32 وتصويبها)، وصادق على القوائم المالية بناء على توصية لجنة مراجعة الحسابات، ووافق على رفعها الى الدورة الثلاثين لمجلس المحافظين لاعتمادها.

ونظر المجلس بعد ذلك في تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات (الوثيقة EB 2006/87/R.33) وعين الأعضاء التسعة التالين: فرنسا وإيطاليا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية من القائمة ألف؛ والجزائر وجمهورية فنزويلا البوليفارية من القائمة باء؛ وضمن القائمة جيم، تم تعيين مصر من القائمة الفرعية جيم-1 لعامي 2006 و2007، وجنوب أفريقيا لعام 2008؛ والصين من القائمة الفرعية جيم-2؛ والأرجنتين من القائمة الفرعية جيم-3. وانتخب ممثل فرنسا رئيسا للجنة مراجعة الحسابات. وأعرب المجلس عن شكره لأعضاء اللجنة السابقين على التزامهم ورحب بالأعضاء الجدد.

وبحث المجلس بعد ذلك تقرير أداء الحافظة (الوثيقة EB 2006/87/R.34)، وأثنى المدراء على الصندوق لما أدخله من تحسينات على الوثيقة. ورغم اعتراف المدراء بالتقدم الكبير المحرز خلال عام 2005، لاسيما فيما يتعلق بالمستويات القياسية لعمليات الموافقة والصرف، فقد دعوا الإدارة إلى اتخاذ تدابير لتحسين حالات التأخير في نفاذ مفعول المشروعات والبرامج. كما أعربوا عن ترحيبهم بالاتفاق المبرم بين دائرة إدارة البرامج ومكتب التقييم بشأن تنسيق التقييم الذاتي ونظم التقييم المستقلة. وفي هذا الصدد، أعرب المجلس عن تطلعه إلى النظر في كل من التقرير السنوي عن النتائج والأثر ورد الإدارة عليه في دورة ديسمبر/كانون الأول.

ولاحظ المجلس التقدم المحرز صوب تنفيذ استراتيجية القطاع الخاص ونظام إدارة النتائج والأثر، وهو ما من شأنه أن يزيد من تعزيز نظام إدارة الحافظة ككل.

واستعرض المجلس التنفيذي التقرير المرحلي عن البرنامج التجريبي للحضور الميداني للصندوق (الوثيقة EB 2006/87/R.35)، ولاحظوا أن جميع المبادرات الخمس عشرة قد دخلت الآن طور التشغيل. وأعرب المدراء عن ترحيبهم بالدروس التشغيلية المستفادة من البرنامج التجريبي والآثار الايجابية التي يحققها. ويرتبط ذلك بمجالات من قبيل الاتصال بالبلدان المعنية، وإدارة المعرفة، وإرساء الشراكات، بما في ذلك تحسين التنسيق بين الجهات المانحة. ورحب المجلس كذلك بالتقرير الشفهي الذي قدمه السيد فيليب هيوتس رئيس مجموعة العمل التابعة للمجلس التنفيذي الخاصة بالحضور الميداني حول الاجتماع الأخير للمجموعة.

واستعرض المجلس بعد ذلك التوصيات الواردة في الوثيقة EB 2006/87/R.36 التي أعدت بالتشاور مع منسقي القوائم وبالاتفاق معهم. ولاحظ المجلس أهمية مسألتي حقوق تصويت الدول الأعضاء وفعالية دور المجلس التنفيذ والعضوية فيه، ووافق على التوصية بإنشاء لجنة مخصصة لاستعراض تلك المسائل. وقرر المجلس كذلك بأن تتألف اللجنة من أربعة من أعضاء المجلس من القائمة ألف، وعضوين من القائمة باء وثلاثة أعضاء من القائمة جيم. وسيتم اختيار رئيس اللجنة من بين هؤلاء الأعضاء التسعة على أساس التناوب. وسوف تجتمع اللجنة بهدف اختتام مناقشاتها وتوصياتها بحلول نهاية عام 2006.

وبناء على طلب المدير التنفيذي الممثل لجمهورية ألمانيا الاتحادية، تم الاتفاق على أن يقدم الصندوق وثيقة عن رئاسة هيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد لينظر فيها المجلس في دورته التي ستعقد في سبتمبر/أيلول.

وأخيرا، وافق المجلس على نشر الوثائق التي عرضت عليه في هذه الدورة على شبكة الصندوق العامة على الإنترنت.

وأود الآن أن أستسمحكم في لحظة لأودع واحدا من زملائنا، السيد جوزيف يايوك، الذي سيتقاعد بعد أحد عشر عاما من العمل المتفاني في خدمة الصندوق. لقد بدأ جوزيف عمله في الصندوق مديرا للحافظة القطرية في شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية وتولى دور المدير المؤقت للشعبة في عام 2004. لقد كانت مهمة الصندوق هي أهم أولوية لجوزيف، وساهم جوزيف بدور عظيم في نجاح الصندوق في الإقليم بفضل فهمة الشامل لعملية تكوين الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في الميدان، إلى جانب درايته التقنية الوطيدة بالقضايا الزراعية والريفية. وأتمنى له بالنيابة عن جميع الحاضرين أفضل الأمنيات في المستقبل.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأودع السيدة إيفا كوارنستورم التي باتت وجها مألوفا لكم جميعا. وتتقاعد ايفا من الصندوق بعد 27 عاما من العمل في الصندوق. وخلال السنوات الإحدى عشرة الأخيرة، عملت إيفا مساعدة لشؤون المؤتمرات والإدارة، لقد كانت اجتماعاتنا تسير بسلاسة بفضل الترتيبات اللوجستية والإدارية التي كانت تنسقها وتنفذها إيفا خلف الكواليس. نشكرك يا إيفا ونتمنى لكي أفضل الأمنيات في المستقبل.

السادة المدراء الموقرون،

أود قبل اختتام الدورة أن أودع المدير التنفيذي للنرويج، السيدة مرغريت سليتيفولد. وإني على ثقة من أنني أتكلم باسم جميع الحاضرين هنا إذ أشكر السيدة سليتيفولد على مساهماتها البناءة والمخلصة في مداولات المجلس التنفيذي، وكذلك على دورها كمنسقة ومنسقة مشاركة للقائمة ألف. لقد استمتعت أنا شخصيا بما أبدته من تعاون ومشاركة قوية في شؤون الصندوق. ونتمنى لها مخلصين كل النجاح في مساعيها المقبلة.

والآن اسمحوا لي أن أشكركم جميعا على هذه الدورة المثمرة وأتمنى لكل منكم عودة سالمة إلى بلادكم وصيفا ممتعاً.